دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية – تجارب مختارة–

د/ مزريق عاشور (*) & أ عميش عائشة (**)

جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف –

الملخص:

يعالج موضوع هذا البحث دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية.

لذا قمنا ببناء الإشكالية التالية: ما هو دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

و لمعرفة و لمس هذا التأثير ارتأينا اختيار بعض الدول كتجارب (مصر و الإمارات العربية المتحدة) – و الجزائر كإسقاط – لإدراك مدى مساهمة المناطق الحرة في إنعاش التنمية المحلية والإقليمية لهذه البلدان.

كما تعمل المناطق الحرة على تسهيل الإجراءات و منح مزايا إدارية و مالية للمستثمرين من الدول من اجل تشجيعهم على الاستثمار و تعزيز التجارة بين الدول داخل المنطقة.

الكلمات المفتاح: المناطق الحرة، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية، التنمية الإقليمية، التنمية المحلية، مصر الإمارات العربية المتحدة و الجزائر.

Abstract:

This research study the role of the free zones as a form of foreign direct investment in regional economic development.

We constructed our study the following problem: What is the role of the free zones in the economic development?

And to know the importance of the free zones chose some experiments, and are Egypt, United Arab Emirates, and Algeria

the free zones facilitate the procedures and give advantages of administrative and financial investors from the countries to encourage investment and promote trade between the countries in the establishment of the zone, and on the other hand we found that the free zone in Algeria.

Key words: free zones، foreign direct investment، economic development, regional development , local development Egypt, United Arab Emirates and Algeria

(*)– أستاذ محاضر قسم أ، مسؤول عن العمادة لما بعد التدرج و البحث العلمي و العلاقات الخارجية لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة شلف، هاتف: 0774570929، البريد الالكتروني:Achourmoncef28@yahoo.fr

(**) أستاذ مساعد قسم أ، لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي –شلف– ، هاتف: 0792731142، البريد الالكتروني: aicha_fac2@yahoo.fr

مقدمة:

شهد العالم ومنذ منتصف القرن الماضي وما بعده تسارعاً في وتيرة نمو المناطق الحرة من حيث عددها وأنواعها، وظهر هذا بشكل واضح في الدول النامية التي حرصت على إنشاء المناطق الحرة بهدف دفع و رفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، من خلال سعيها لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، حيث رأت هذه الدول أن المناطق الحرة وسيلة ناجعة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتنمية صادراتها وحصولها على التكنولوجيا الحديثة و المتطورة وتوفير فرص العمل وزيادة إيراداتها من العملة الصعبة، وينجم عن ذلك زيادة ترابط الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر.

كما تعتبر المناطق الحرة شكلا من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا تسعى معظم الدول لاسيما النامية منها إلى جلب هذا النوع من الاستثمار باعتباره المحرك الرئيسي لاقتصاديتها في وقت عجزت فيه الموارد المحلية، و ذلك لما تقدمه هذه المناطق من تسهيلات و امتيازات كالحوافز الضريبية و الجمركية، إضافة إلى العمالة الرخيصة نسبيا،مما يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية ذاتية.

من الواضح أن أي تقييم حقيقي لأثار المناطق الحرة على التنمية المحلية و الإقليمية يتطلب دراسة حالات لهذا المناطق وفي بلدان محددة، لذا اخترنا بعض البلدان كإسقاط عملي لتجارب هذه الدول و الجزائر باعتبارها دولة خاضت هذا المجال و إن صنفت من بين آخر الدول مرتبة من حيث العدد إذ لا يوجد بها إلا منطقتين و أشهرها منطقة"بلارة" بجيجل.

إذن تأتي هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على انعكاسات المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التنمية الاقتصادية و الإقليمية من خلال النقاط التالية:

- مفهوم المناطق الحرة و أهدافها
- دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية و الإقليمية
- تجارب مختارة حول المناطق الحرة لبعض الدول العربية

أولا: مفهوم المناطق الحرة و أهدافها

إن أهمية المناطق الحرة و الدور الذي تلعبه يستدعي منا الوقوف على مفهومها و كذا النشأة التاريخية لها، إضافة إلى الأهداف المرجوة من إنشائها

1 – تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد المناطق الحرة احد أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك يمكن إدراج تعريف له كالأتي:

- تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.[1]

2 – تعريف المنطقة الحرة:

بالرغم من الانتشار الواسع للمناطق الحرة إلا انه لا يوجد تعريف موحد لها، إذ نجد أن المتمعن في التشريعات والنظم المختلفة التي تنظم أسلوب العمل بالمناطق الحرة في العالم لم تضع تعريفا محددا للمنطقة الحرة و إنما وضعت تحديد لحدود المنطقة أو لإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بداخلها، و لإبراز مفهوم المناطق الحرة سوف نتعرض لبعض التعاريف حول المنطقة:

فنجد أن لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (L'ONU) عرفتها على أنها:"مجال جغرافي حدوده ثابتة و مدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحقوق أو للمراقبة، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات"[2].

و تعرف أيضا على أنها: " جزء من أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية وحالية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد ومن هنا كان تسميتها منطقة حرة" [3]

و هي : "المساحة المقفلة تحت الحراسة حيث تخزن بها البضائع سواء كانت تلك المساحة في ميناء بحري أو جوي أو كان داخلي أو على الساحل حيث ترد إليها البضائع ذات الأصل الأجنبي بقصد إعادة التصدير أو العرض أو إدخال بعض عمليات إضافية عليها " [4] .

و تعرف أيضا بأنها: " مناطق مغلقة و معزولة و غير مأهولة بالسكان، و التي تدخل فيها الكثير من السلع غير الممنوعة، دون إجراءات جمركية رسمية للدخول".[5]

و عليه يمكن استخلاص أن المنطقة الحرة ما هي إلا : مساحة جغرافية محدودة غير خاضعة لأي حقوق جمركية أو ضريبية إلا للمعاملات أو المبادلات الغير قانونية حيث يسمح فيها باستيراد البضائع الأجنبية و تخزينها و إعادة تصديرها دون أية قيود.

3 – التطور التاريخي لنشأة المناطق الحرة [6]

إذا كان مفهوم المنطقة الحرة حديثا اليوم، فان نظامها وجد منذ القدم، حيث ا ناول منطقة حرة عرفت في التاريخ هي جزيرة ديلوس (DELOS) في بحر ايجا منذ ألفي سنة مضت بالإمبراطورية الرومانية، حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية، إضافة إلى تحرر تجارتها الدولية من القيود الإدارية أو التشريعية، و هذا بفضل حيازتها على موقع جغرافي ممتاز، فهي تربط تجاريا بين الشرق و الغرب، كما نجد أن دول حوض البحر المتوسط اعتمدت على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها و بين مستعمراتها و من الأمثلة على ذلك:

- منطقة جبل طارق و التي أنشأت عام 1704.

- منطقة سنغافورة و أنشأت عام 1819.
- منطقة هونغ كونغ و أنشأت عام 1842.

كما عرفت فرنسا منذ سنة 1938 نصوص تشريعية تسمح بإنشاء المناطق الحرة، لاسيما تجربة مارسيليا التي كانت ملتقى الطرق التجارية ما بين أوروبا الشمالية و حوض البحر الأبيض المتوسط، كما عرفت دول أوروبية أخرى هذه التجارب كايطاليا، النمسا و المجر.

و مع النصف من القرن 19 وبداية القرن 20 بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوربا، وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الإستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير[7].

و لقد كانت المنطقة الحرة بشانون (Shannon) المتواجدة غرب ايرلندا هي أول منطقة حرة لتجهيز الصادرات و التي أنشأت عام 1959 ، ثم تلتها في فترات متلاحقة إقامة مناطق حرة في بورتويكو عام 1962 و في الهند عام 1965 و تايوان و الفلبين و الدومينك و المكسيك ...الخ .

في إطار هذا التزيد و الانتشار الهائل في عدد المناطق الحرة فقد بلغ عددها في العالم في الفترة الممتدة بين 1970 و 1998 ما يزيد عن 176 منطقة حرة على اختلاف أنواعها و أنشطتها، كما يشير تقرير منظمة العمل الدولية حول التوظيف في العالم إلى أن عددها وصل عام 2002 إلى 3000 منطقة أي بمعدل نمو قدره 1604.5 % .

4 – أنواع المناطق الحرة

هناك عدة تصنيفات للمناطق الحرة كالأتي:[8]

أ – من حيث الهدف:

1- المناطق الحرة بالموانئ البحرية.
2- المناطق الحرة بالموانئ الجوية.
3- مناطق التجارة الحرة.
4- مناطق الاستثمار " مناطق المؤسسات"
5- المناطق المصرفية الحرة.
6- المناطق الصناعية العلمية.
7- المناطق التصدير الصناعية الحرة.
8- مناطق التخزين– الإيداع الجمركي-
9- مناطق التجارة العابرة.

10- مناطق الحرة العامة.

11- مناطق الحرة الخاصة.

12- المدن الحرة.

13- النقط الحرة.

14- مناطق التجارة الخارجية.

15- المناطق الحرة للتأمينات

ب – من حيث الموقع و المساحة و هنا نميز بين 3 أنواع كالأتي:

1- المناطق الحرة الخاصة : وتكون مقصورة على مشروع واد لأغراض التخزين صناعية أو لأي عمليات أخرى.

2- المناطق الحرة العامة : وتضم ما يلي:

2 -1 - المناطق الحرة التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية والجوية والمنافذ البرية

2-2- المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها.

2 -3 - المناطق الحرة التي تقام داخل الوطن.

3- المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها.

ج – من حيث طبيعة النشاط

و نميز هنا:

1-المناطق الحرة الصناعية.

2-المناطق الحرة التجارية.

3-المناطق المشتركة (الصناعية والتجارية)

5 – خصائص المناطق الحرة [9]

إن خصائص المناطق الحرة تختلف باختلاف نوع المنطقة في حد ذاتها، إلا أنها تشترك في عدة مميزات تتمثل في:

- نظام جبائي مرن: يخضع المتعاملون لهذا النوع من النظام و تلمس جميع المعاملات والعمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح امتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار و بالخصوص من الناحية الجبائية.

- الشمولية و العالمية: إذ تفتح هذه المناطق لكل المتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية، بالإضافة إلى أن هذه المناطق لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين.
- المساواة: في هذا الإطار كل المستثمرين أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا جانب أو محليين (ينتمون إلى الدولة المضيفة) لهم نفس الحقوق و الواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة، فالحوافز و الضمانات الممنوحة يشغلها و يستفيد منها كل الأطراف بدون استثناء.
- غياب المشاكل الإدارية: إن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير، حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة و بسيطة، دون تعقيدات و مشاكل في نوعية التسيير.

6 – أهداف إنشاء المناطق الحرة

هناك عدة أهداف تسعى الدول المصيفة إلى تحقيقها من وراء إقامة المناطق الحرة تتمثل فيما يلي:

1-إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي تكون الهدف الأساسي من إقامتها هو التصدير.

2-زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.

3-قيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية و الإنتاجية.

4-استقطاب و جذب رؤوس الأموال الأجنبية و التي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج و الإدارة.

5-المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية و الخارجية.

6-الحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن الكبيرة.

7- تعمير و تنمية بعض الجهات و الأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي و الاقتصادي بينها و بين الأقاليم الأخرى.

8-إيجاد و خلق فرص عمالة جديدة ، و رفع مستوى المهارات الفنية و الإدارية بما تستحدثه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة و تكنولوجيا متطورة و الحد من مشكلة البطالة.

9-جذب مشروعات التكامل الخلفي و إيجاد الترابطات الأمامية مع قطاعي الاقتصاد المحلي.

10-زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار.

11-إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية.

وباختصار يمكن إدراج أهداف المنطقة الحرة حسب وجهة نظر الدولة المضيفة و الأهداف التي تسعى الشركات الأجنبية لتحقيقها وفقا للمخطط التالي:

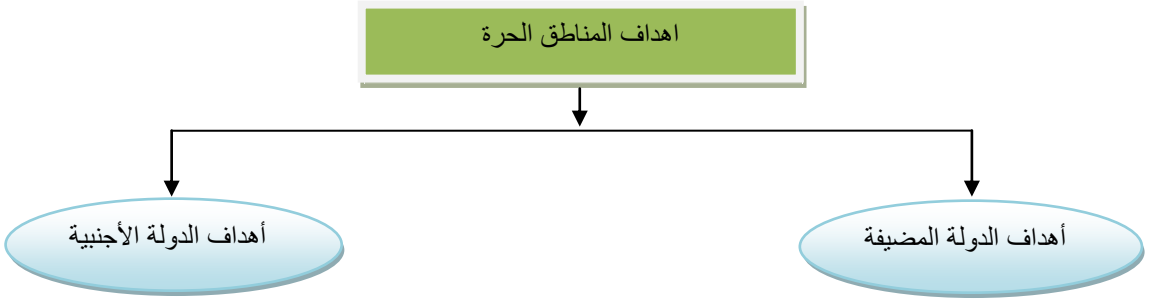

- تخفيف القيود الإدارية والجمركية
- تنشيط الحركة التجارية
- اقامة صناعات تصديرية
- تطوير وتدريب الموارد البشرية الوطنية
- تحقيق التكامل في المشروعات الوطنية
- خلق فرص عمل جديدة
- زيادة موارد الدولة وتخفيف العجوزات
- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة
- تنمية الموانئ والمطارات وبعض المناطق النائية
- تحقيق التنمية الشاملة

- الاستفادة من المزايا والحوافز والإعفاءات
- الاستفادة من الموقع الجغرافي للتسويق
- الاستفادة من الموارد البشرية والخامات
- تخفيض تكلفة الإنتاج
- تعزيز المركز التنافسي
- الاستفادة من المرافق والبنية الأساسية

ثانيا : دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية و الإقليمية

تأتي الأهمية و الدور الكبير الذي تلعبه المناطق الحرة من كونها إحدى الأدوات الاقتصادية التي تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي، و تعزيز العلاقات الدولية، فنجد أنها في تطور مستمر كما نالت اهتمام جل دول العالم و ذلك لما لها من تأثير ايجابي على اقتصادياتها، فطبقا لإحدى التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية، فان السبب الرئيسي لانتشار المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم هو إحداث اكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال جلب الاستثمار الأجنبي لأجل المساهمة في عملية التنمية ، كما تعمل على تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المتخلفة، و ذلك بتوطين صناعات بها مما يخلق مركزا حضاريا يخفف من مشكلة الهجرة الداخلية للمدن الكبرى.

ولإدراك مدى مساهمة و دور المناطق الحرة في تعزيز التنمية الإقليمية و الحلية ارتأينا اختيار تجربتين رادتين نجحتا في تحقيق أهدافهما من خلال هذه المناطق أهمها الإمارات العربية المتحدة التي تحتل الصدارة عربيا، إضافة إلى مصر التي عرفت هي الأخرى نجاحا في هذا المجال ، إذ يعود لها الفضل في جذب كم كبير من رؤوس الأموال الأجنبية إضافة إلى تعديل ميزان المدفوعات و ترويج السياحة لديها، دون أن ننسى بطبيعة الحال الجزائر التي عملت هي الأخرى على إنشاء منطقة حرة وفقا لعدة معايير، رغم أنها

لم تنجح كبقية الدول إلا أن هذا لا يعني أنها لم تدرك مدى أهميتها و ضرورتها في الحياة الاقتصادية والسياسية و حتى الاجتماعية.

ثالثا: تجارب مختارة حول المناطق الحرة لبعض الدول العربية

لقد زاد اهتمام الدول و الحكومات بأهمية المناطق الحرة في الاقتصاد الوطني، لذا أصبحت الدول تلجأ إليها على اختلاف إمكانياتها الاقتصادية،و تجدر الإشارة إلى أن انتشار المناطق الحرة تزايد من 25 دولة عام 1970 إلى 120 دولة عام 2006، و ارتفع عدد المناطق من 80 منطقة إلى 5000 منطقة والدول العربية شانها شان باقي دول العالم اهتمت بالفكرة و عمدت على تعميمها، وكانت أول منطقة حرة في عدن بالجمهورية اليمنية و ببورسعيد بمصر بواسطة الاحتلال الانجليزي طبعا و ذلك في مطلع القرن العشرين.

و حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي يوجد 12 دولة عربية لديها مناطق حرة هي: الأردن، الإمارات، تونس، السودان، ليبيا، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب و اليمن.

و نظرا لصعوبة التكلم عن جميع المناطق الحرة بالدول العربية، ارتأينا اختيار انجح التجارب العربية في هذا المجال و هما مصر و الإمارات العربية، بالإضافة طبعا لتجربة الجزائر وان لم تصل إلى المستوى المطلوب.

1 – المناطق الحرة بمصر

عرفت مصر أول منطقة حرة بعد عقد اتفاق بين الحكومة المصرية و شركة قناة السويس العالمية في 1902/02/01 ، حيث أنشأت بموجبه منطقة برية بحرية في بور سعيد، و لم تحدد حدود المنطقة نهائيا إلا في سنة 1920.

صدر التشريع الثاني للمناطق الحرة بمصر بصدور القانون رقم 306 سنة 1952 و الذي أعطى حق إنشاء المناطق الحرة في أي من الموانئ المصرية أو المناطق الملاصقة لها، و أخضعت المناطق الحرة آنذاك لرقابة الجمارك بالكامل من حيث الصادرات و الواردات و فحص المستندات و الحراسة و غيرها، و كان الهدف من وراء هذا القانون تخفيف القيود الموضوعة على التجارة الخارجية و تشجيع التجارة العابرة و قيام بعض الصناعات مع عدم إخضاعها لقيود الإجراءات الجمركية إلا في أضيق الحدود، و استمرت التعديلات في القوانين و المراسم، حيث صدر القانون 66 في 1963 و القانون رقم 51 لسنة 1966 و الذي تم توقيف تطبيقه بسبب ظروف الحرب 1967 بين مصر و إسرائيل، ثم صدر في سبتمبر 1971 القانون رقم 65 في شان استثمار المال العربي و الأجنبي و المناطق الحرة و قد تضمن هذا القانون إنشاء الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة مقرها مدينة القاهرة، يكون من ضمن اختصاصاتها دراسة القوانين و اللوائح و الأحكام التي تنظم المناطق الحرة و اقتراح تطويرها بما في ذلك إنشاء مناطق حرة أو تعديل المناطق القائمة،

ثم عدل بالقانون رقم 43 لسنة 1974 والذي عدل هو الآخر بالقانون رقم 32 لسنة 1977 و في الحي استمرت التعديلات ليصل إلى القانون رقم 13 لسنة 2004.

يوجد بمصر نوعين من المناطق الحرة: العامة و الخاصة، غير انه بمقتضى القانون رقم 83 لسنة 2002 ظهرت المناطق الحرة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.

1-1 المناطق الحرة العامة بمصر: يوجد بمصر المناطق الحرة العامة التالية

- المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية: لقد تم إنشاؤها سنة 1976، و هي تعتبر إحدى اكبر أربع مناطق حرة عامة بمصر و يتبعها اكبر عدد من المناطق الحرة الخاصة.
- المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر: أنشأت هذه المنطقة سنة 1975 و هي تبعد عن ميناء القاهرة الجوي ب 15 كم فقط و يمثل النشاط الصناعي بها حوالي 90 %.
- المنطقة الحرة العامة ببورسعيد: تبلغ مساحتها حوالي 729 ألف $م^2$ بجوار ميناء بور سعيد البحري كملتقى لطرق المواصلات الداخلية و الخارجية، فضلا عن سمعتها الدولية كملتقى لثلاث قارات هي: إفريقيا، آسيا و أوروبا.
- المنطقة الحرة العامة بالسويس: أنشأت بتاريخ 1975/04/17 و هي تضم منطقتين: بورتوفيق مساحتها 75660 $م^2$ و هي ملاصقة لسور ميناء السويس و منطقة الأدبية على مساحة 247208 $م^2$ و التي تقع على ساحل خليج السويس.
- المنطقة الحرة العامة بالاسماعلية: مساحتها حوالي 325000 $م^2$.
- المنطقة الحرة العامة بدمياط: و هي منطقة حرة بدا العمل فيها نهاية التسعينات، رغم أن تهيئتها انطلقت في سنة 1987.(11)
- المنطقة الحرة العامة بمحافظة قنا بمدينة فقط: و هي إحدى محافظات جنوب الصعيد.
- المنطقة الحرة العامة بشبين كوم: تتربع على مساحة قدرها 84 ألف $م^2$

2-1 المناطق الحرة الخاصة بمصر: و نذكر منها :

- شركة المملكة للتنمية الزراعية: و هي أول منطقة حرة خاصة زراعية، تقع بمنطقة تشوكي بمصر.
- شركة تنمية ميناء السخنة: تقع بالسويس، هدفها الأساسي تصنيع و إنتاج الغاز الطبيعي بغرض تصديره للخارج.
- العربية للأسمدة افكو: تقع بالسويس، نشاطها الأساسي إنتاج الأسمدة المركبة الغير عضوية.

1 -3 المناطق الحرة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة:

و هي تتجسد في المنطقة الحرة العامة الإعلامية، حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم 411 لسنة 2000 بالموافقة على إنشاء هذه المنطقة بمدينة السادس من أكتوبر.

لقد عملت مصر على إنشاء المناطق الحرة منذ أكثر من 40 سنة ، و هذا الاهتمام لازمته مجموعة من الحوافز و الضمانات تمثلت في[12]

حرية

- اختيار مجال الاستثمار.
- تحويل الأرباح والمال المستثمر.
- الاستيراد من السوق المحلى أو الخارجي.
- تحديد أسعار المنتجات.
- الاستيراد والتصدير دون القيد بسجل المصدرين والمستوردين.

عدم

- وجود قيود على جنسية رأس المال .
- وجود حدود لرأس المال.
- خضوع واردات وصادرات المشروع للقواعد الاستيرادية والجمركية المعمول بها داخل البلاد.

إعفاء

- الأصول الرأسمالية للمشروع ومستلزمات الإنتاج من الضرائب والرسوم الجمركية .
- واردات وصادرات مشروعات المناطق الحرة من وإلى الخارج من الضرائب والرسوم الجمركية.
- كامل المكونات المحلية من الرسوم الجمركية في حالة البيع للسوق المحلى.

ضمان عدم

- تأميم أو مصادرة المشروعات.
- رفع الدعاوى العمومية على المشروعات إلا بعد موافقة الهيئة.

أما بالنسبة للاستثمارات التي استطاعت مصر استقطابها فهي مبينة في الجدول الموالي: